تأثير ظاهرة غسيل الأموال في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تحليلية العراق أنموذجاً للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٨

أ.م.د. سعد صالح عيسى
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Saadalissa2001@gmail.com

الباحثة: مريم محمود كديمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Marymmhmood6@gmail.com

المستخلص:

اخذت ظاهرة غسيل الأموال تنمو وتتطور بشكل سريع بفضل العولمة والتطور التكنولوجي واخذت أساليبها تتعدد وتزداد آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ونظرا لخطورة هذه الظاهرة فقد حرص المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة على مكافحة غسيل الأموال بوصفه مؤشراً عاماً يتم بموجبه التحقق من مدى استجابة الدول ومصارفها ومؤسساتها المالية للمتطلبات الدولية المكلفة في هذا الجانب، لذلك ازداد اهتمام الدول في تشريع القوانين والإجراءات التي تسهم في الحد من ظاهرة غسيل الأموال وتجنب اقتصاداتها وقطاعاتها المصرفية والمالية النتائج السلبية التي يمكن إن تتعرض لها. يهدف البحث إلى التعرف على ظاهرة غسيل الأموال وبيان مراحلها وأساليبها وأنماطها الاجرامية ومصادر أموالها، ومدى تأثير هذه الظاهرة في الناتج المحلي الإجمالي وضرورة مكافحة هذه الظاهرة من خلال عقد العديد من الاتفاقيات والمشاركة في المؤتمرات الدولية والاقليمية.

الكلمات المفتاحية: غسيل الأموال، الناتج المحلي الإجمالي.

The Impact of Money Laundering on GDP Analytical Study Iraq as a Model for the Period 2008-2018

Assist. Prof Dr. Saad Salih Issa
College of Administration and Economics
Tikrit University

Researcher: Maryam Mahmood Gdaimi
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The phenomenon of money laundering is growing and developing rapidly thanks to globalization and technological development, and its methods are multiplying and its economic, political and social effects are increasing. In view of the seriousness of this phenomenon, the international community has been keen in recent years to consider the fight against money laundering as a general indicator whereby the extent to which States, their banks and their financial institutions respond to the costly international requirements. Money laundering and the avoidance of their economies and their banking and financial sectors could have negative consequences. The research aims at identifying the phenomenon of money laundering and its stages, methods, criminal patterns and sources of money, and the impact of this phenomenon on the GDP and the need to combat this phenomenon by holding many agreements and participating in international and regional conferences.

Keywords: money laundering, GDP.

المقدمة

تعد جرائم غسيل الأموال من اخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي وانها التحدي الحقيقي امام مؤسسات المال والاعمال وهي امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة الانشطة الجرمية ومكافحة انماطها، كما تعد جرمية حققت عوائد مالية غير مشروعة فكان لزاما اسباغ المشروعية على العائدات الجرمية وهي ما تعرف بالأموال القذرة ليتاح استخدامها بيسر وسهولة، ان هذه الجرائم تدر اموال باهضه كتجارة المخدرات وتهريب الاسلحة والرقيق و النفط وانشطة الفساد المالي والاختلاس، لقد ازداد الاهتمام في الآونة الاخيرة لدى العديد من دول المنطقة والعالم والعراق بمجابهة عمليات غسيل الأموال الغير المشروعة بعد اتساع نطاق هذه الظاهرة عالميا في ظل العولمة وتصاعد ثورة المعلومات وتكنلوجيا الاتصالات وغياب الشفافية في التعاملات التجارية وضعف القوانين والانظمة الموضوعة من قبل الدولة للحد منها.

اهمية الدراسة: تبرز اهمية هذه الدراسة في تحديد طبيعة وابعاد ظاهرة غسيل الأموال، ومحاولة معرفة العلاقة بين هذه الظاهرة والناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى التعرف على هذه الظاهرة في الدول الاخرى وسبل تأثيرها في اقتصاديات الدول المختلفة وما هي السبل الازمة لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

مشكلة الدراسة: تكمن المشكلة في ان ظاهرة غسيل الأموال هي غير ظاهرة للعلن، كما ان هناك عده ابواب لظاهرة غسيل الأموال، فضلاً عن الصعوبات ومنها تعدد وتنوع ابواب هذه الظاهرة وقلة المعالجات القانونية لهذه الظاهرة.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر ظاهرة غسيل الأموال في الناتج المحلي الاجمالي وما هي مصادر الأموال الغير مشروعة والدور الذي تؤديه المصارف العراقية بشكل خاص.

فرضية البحث: ان الفرضية التي استندت عليها هذه الدراسة هي ان التقليل من الاثار السلبية والمتعددة لعملية غسيل الأموال تتطلب الاعتماد على وسائل متطورة من قبل الدولة المعنية لغرض الكشف ومكافحة هذه العملية.

الحدود الزمانية والمكانية:

- ❖ تتضمن حدود الدراسة الزمنية (2008-2018).
- ❖ تتضمن حدود الدراسة المكانية (العراق).

منهجية البحث: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة الجانب النظري وبيان تأثير غسيل الأموال في الناتج المحلي الإجمالي في العراق من اجل تفسير تأثير غسيل الأموال في الناتج المحلي الإجمالي، كما وتم الاحاطة بمختلف الجوانب الخاصة بهذه الدراسة لفهم ابعاد المواجهة الدولية والوطنية لظاهرة غسيل الأموال.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث على اربعة مباحث: اذ تناول المبحث الأول الإطار النظري لغسيل الأموال والناتج المحلي الإجمالي، والمبحث الثاني تناول تحليل ظاهرة غسيل الأموال والناتج المحلي الإجمالي في العراق، والمبحث الثالث يبين أثر العلاقة بين غسيل الأموال والناتج المحلي الاجمالي، اما الاخير فقد تناول مكافحة غسيل الأموال في العراق.

المبحث الأول: الإطار النظري لغسيل الأموال والناتج المحلي الإجمالي

تمهيد: شكل موضوع غسيل الأموال قضية مهمة في السنوات الماضية وحتى في الوقت الحاضر، لذا اجتمعت الدول بوضع كافة التشريعات من اجل الحد من هذه الظاهرة، بحيث لم تعد تخلو دولة

من غير قوانين وتشريعات من اجل مكافحتها، لان الأموال المغسولة تؤثر في اقتصاد الدولة وتؤدي الى تراجعه، لان مرتكبها يقوم بإخفاء مصدر الأموال الغير شرعية من اجل اضفاء الصورة الشرعية عليها فأي ظاهرة لا يمكن ان تولد من فراغ، بل انها تمر في عدة مراحل من مرحلة الولادة والنشأة والتطور الى ان تصبح ظاهرة كونية، ومن بعدها يكون من الضروري ان تتعرض لاهتمام القانونيين ورجال الامن للحد منها، ان هذه الجريمة ليست سهلة التعرف عليها وانما هي شبكة معقدة من الخطوات ولمراحل حيث يستخدم القائمون عليا اسلوب التمويه او اخفاء مصادر الأموال المحرمة كما وتؤثر هذه الظاهرة على الناتج المحلي الإجمالي.

اولاً. مفهوم غسيل الأموال: ان ظاهرة غسيل الأموال بدأت كظاهرة اجرامية لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية حيث اخذ هذا اللفظ من قبل رجال الأمن الاميركيون من اجل الدلالة على ما تقوم به العصابات الاجرامية المنظمة او ما تسمى بالمافيا، من اخفاء او اظهار الشي بشكل يختلف عما هو علية في الباطن لذا بدأت بعد الحرب العالمية الاولى (عبود، ٢٠١٣: ١٧).

وبعد ذلك بدأت بالتوسع في ظل الكساد الاقتصادي العالمي وحتى وقتنا هذا، كما تطورت ظاهرة غسيل الأموال تطوراً كبيراً في ظل العولمة بالرغم من انها كانت ترتبط بتجارة المخدرات في بادئ الأمر الا انها بدأت حديثا تأخذ اشكالا اخرى اي القيام بتطهير الأموال المغسولة التي تم الحصول عليها بطرق غير شرعية وتنظيفها عن طريق استخدام قنوات او واجهة مصرفية عادية والدخول في عملية مالية للاستثمار المشروع وبالتالي تختلط في تلك المشروعات ويصعب معرفة أصلها (القسوس، ٢٠٠٢: ١٦). لذا فان كلمة غسيل الأموال هي من اهم المصطلحات التي انتشرت مؤخرا في اغلب الدول والاقاليم، هذا ويمكن تعريف غسيل الأموال اقتصاديا بأنها استبدال مصدر الأموال الناتجة عن ممارسة أعمال اجرامية مثل المخدرات الى أموال ذات نظرة قانونية سليمة وبالأخص من حيث مصدرها (الصالح، ٢٠٠٧: ٢٤). كما وعرفت عمليات غسيل الأموال بعدة تعاريف ومن أشهر هذه التعاريف هي:

استعمال النقود بصورة تلغي مصدرها الأصلي (الشرقاوي، ٢٠٠٨، ٢١). تغيير العائدات المحرمة من استعمالها القائم على النقد الى استعمالها القائم على العمل (المجذوب، ٢٠١٠: ٢٧). هي المشاركة في ارتكاب الجرائم او التآمر على ارتكابها او التحريض على ارتكابها من اجل كسب الأموال غير المشروعة (الشرقاوي، ٢٠٠٨، ٣٢)

ثانياً. اسباب نشوء ظاهرة غسيل الأموال:

١. ظاهرة العولمة: ان جريمة غسيل الأموال اخذت افاق واسعة في ظل ظاهرة العولمة اصبح مرتكبي جريمة غسيل الأموال اكثر حركة وتنقل عما كانوا علية سابقا بفعل دخول الوسائل الحديثة ووسائل التواصل المستحدثة التي سهلت كل الصعوبات امام غاسلي الأموال والتي استخدمت لتحقيق غايات شخصية واجرامية، لذا ظهر مصطلح عولمة الجريمة والذي يعني استغلال المجرمون والغير ملتزمين بالقانون سواء كانوا افراد او منظمات من اجل فتح الحدود السياسية، وازالة الحدود الجمركية، وسهولة انتقال رؤوس الأموال المشروعة من اجل تحقيق نواياهم الغير شرعية، لذا فأن مواجهة عولمة الجريمة تحتاج الى وجود انظمة وتشريعات قانونية دولية لكي يتم مكافحة هذه الظاهرة من خلال تجريم السلوك الذي ينسب الى نصوص التجريم الدولية والمحلية، كما يتطلب تحديد الجرائم المستحدثة وتوفير الادلة والاثباتات عليها من خلال عقد جلسات واتفاقيات لردع عولمة الجريمة (الحمادي، ٢٠٠٦: ١٤-١٥).

٢. تواطؤ المصارف الأجنبية: اي اقبالها على اصدار سندات غير قانونية، من خلال اتفاقها مع غاسلي الأموال اي من خلال تأسيس شركات تجارية، وبالمقابل يتم إخفاء مصدر هذه الأموال الناتجة عن عمل اجرامي وغير قانوني، كما وتقدم البنوك الأجنبية قروض لغاسلي الأموال وهذه القروض تكون مفعمة بأموال غير شرعية مودعة في البنوك (عائشة، ٢٠٠٧: ١٩-٢٠).

٣. الفساد الإداري والسياسي: ان اغلب الدول سواء كانت ذات ضوابط ميسرة او متسامحة تهيمن على توزيع اموالها وعلى فرض الرسوم، وفي الغالب يتم توزيع هذه الأموال عن طريق رجال الدولة الرسميين اي اصحاب النفوذ والسلطات، فعندما يتلقى الافراد المعاملة الحسنة من قبل الجهات المسؤولة على الأموال او المناصب يقبلون على دفع اموالا لما رأوه من معاملة حسنة وهذا الدفع يعتبر فساد لتقديمة لكبار المسؤولين او اصحاب المناصب من اجل تحقيق منفعة خاصة او التهرب من دفع نفقات (روزأكرمان، ٢٠٠٣: ٢٩).

٤. اشتداد المنافسة بين المصارف: حيث ان لظاهرة غسيل الأموال علاقة وثيقة بالمصارف التجارية، وذلك لقابلية البنوك التجارية على جذب العديد من العملاء وزيادة كمية الأرباح من خلال استخدام الفروق في أسعار الفائدة ولاستخدام العمولات المتعددة، ولا تهتم البنوك لمصدر هذه الأموال حتى وان كانت من مصادر غير مشروعة، وعندما تقبل البنوك هذه الأموال فسوف تقوم بتنظيفها من خلال اعادة تدوير هذه الأموال (عائشة، ٢٠٠٧: ١٩).

ثالثاً. مصادر غسيل الأموال:

١. التهريب عبر الحدود: ويعني قيام مرتكبي جريمة غسيل الأموال بتهريب السلع والخدمات التي تم استيرادها او تم تصديرها دون ان يتم دفع الضرائب المفروضة عليها او الرسوم الجمركية. ومن الامثلة على ذلك هو تهريب وتحويل المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة الى عملة ومن ثم القيام بتهريبها الى دول الخارج وتهريب السكائر وتهريب الخمر والاعتدة (الحمادي، ٢٠٠٦: ١٨).

٢. النصب والاحتيال: اي الأموال الناتجة عن عمليات النصب والاحتيال والتي يتم تهريبها الى خارج البلاد لكي يتم اعادتها الى البلد عندما تسمح لها الفرصة بذلك (غنايم، ٢٠١٨: ١٩)، فمثلا يقوم صاحب العمل بتقديم عقود او اعمال وهمية من اجل التلاعب على الشخص فمثلا قيام صاحب العمل بطلب اموالاً كبيرة من أجل منح اجازة او فيزه او جوازات او شهادات دراسية او صحية لكن في واقع الامر تكون هذه المنح وهمية (Ahcen, 1999: 11).

٣. الصفقات الوهمية والحصول على المعادن النفيسة: تعد هذه الوسيلة واحدة من احد المصادر التقليدية المستخدمة في غسيل الأموال من خلال الاقدام على رفع الارقام واستعمال الفواتير المزورة من اجل اجراء الصفقات الوهمية، والقيام باقتناء سيارات راقية والتحف مرتفعة الثمن وكذلك من خلال شراء اللوحات والاصباغ لكبار الرسامين وبعد ذلك يتم بيع هذه اللوحات بأسعار عالية (الخريشة، ٢٠٠٩: ٤٣)، وفي بعض الاحيان يسلك غاسلي الأموال سلوك اخر من خلال تجارة التجزئة حيث يقبل المبيضون على تداول عملات كبيرة في المطاعم والملاهي في حين ان هذه المكاتب تستخدم كغطاء لتغطية جرائمهم (Olivier, 1998: 54).

٤. الاتجار بالأطفال والنساء (تجارة الرقيق الأبيض): تعد هذه التجارة من التجارات التي تدر أموالاً كبيرة لقائديها، وفي الغالب يتم الاتجار بالبشر من خلال التهديد والعنف الجسدي او غير ذلك من الاساليب المتبعة من اجل السيطرة عليهم وضمان قدرة العصابات على استغلالهم من اجل الحصول على الأرباح لذا يتم اخذ الجوازات او الوسائل التعريفية التابعة للشخص الذي يتم الاتجار

به وفي الغالب يجبرون على العمل في مهن صعبه وغير قانونية بدون دفع اي اجر لهم مثل العمل في البارات والنوادي والفنادق والملاهي ...الخ (الربيعي، ٢٠١٥: ١٤١).

رابعاً. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: وهو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل البلد في فترة زمنية محددة، والذي يرمز له بالرمز (GDP) نسبة الي المصطلح الأجنبي (Gross Domestic Product)، ويقيس مستوى المعيشة داخل المجتمع، ويعتبر مقياساً لأداء الاقتصاد فكلما زاد معدل الناتج المحلي زاد حجم الاقتصاد الكلي مما يؤدي الى زيادة الدخل الكلي ويزداد معه الدخل الذي يحصل علية الفرد (wikik/ar.wikipedia.org.//http؛) ومن هذا المفهوم يتضح ان GDP هو مفهوم يرتبط بالأنشطة الإنتاجية المنتجة داخل البلد سواء كانت هذه الأنشطة من المواطنين أو من الاجانب المقيمين داخل البلد، وأن اي انتاج للسلع والخدمات خارج حدود البلد لا يحسب في الناتج المحلي الاجمالي حتى وان كانت الوحدات المنتجة مملوكة لأفراد البلد، اما لو قمنا باستبعاد الانتاج العائد للأجانب المقيمين في داخل البلد واضفنا الانتاج العائد للمواطنين المقيمين في خارج البلد فسوف نحصل على الناتج القومي الاجمالي GNP الذي هو مجموع الانتاج الذي يقوم به الأفراد المقيمين في داخل البلد، وأن الفرق سوف يكون سالب أو موجب بين (GDP,GNP) (الشرع والفيصل، ٢٠١٥: ٣-٤).

خامساً. محددات الناتج المحلي الإجمالي: تمثل العوامل المهمة لتحديد GDP وهذه العوامل ترتكز على العناصر الأساسية للإنتاج ويتم تحديدها كما يلي: (الدوري، ٢٠١٥، ٥٩-٦٠)

١. كمية عوامل الإنتاج: أي كلما كانت الموارد الاقتصادية في المجتمع كبيرة كلما زادت انتاجية المجتمع، مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
٢. مستوى كفاءة عوامل الإنتاج: تعد من أهم محددات GDP لأن العملية الإنتاجية تعني دمج أكثر من عامل في الإنتاج، فكلما كانت كفاءة عناصر الإنتاج كبيرة كلما زاد حجم الإنتاج، وأن الناتج المحلي الإجمالي في اي بلد يزداد كلما كان البلد يمتلك رأس مال كبير وارض خصبة وأيدي عاملة ماهرة.
٣. مستوى تشغيل عوامل الإنتاج: الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة قوية مع مستوى التوظيف لعوامل الإنتاج، فأن وصول مستوى التوظف الى حالة التشغيل الكامل سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة GDP.
٤. شكل التناسب بين عوامل الإنتاج: توجد علاقة بين حجم الإنتاج ومحددات GDP، فأن الإنتاج تزداد فرصته كلما كان هناك عوامل انتاجية جديدة مما يؤدي الى زيادة GDP.
٥. طريقة استخدام عوامل الإنتاج: أي يجب استخدام عوامل الإنتاج بشكل يحقق اعلى انتاجية.

المبحث الثاني: تحليل ظاهرة غسيل الأموال والناتج المحلي الإجمالي في العراق

تمهيد: ان لجريمة غسيل الأموال اثار كبيرة في الاقتصاد تؤدي الى تكوين حالة عدم التوازن في المجتمع، مما يؤدي الى تقليل فرص الامن الاجتماعي والاقتصادي، لذا فهذه الظاهرة تمثل تحدياً كبيراً للحكومات العربية والعالمية بسبب ظروف البلد الامنية التي تخلقها حيث ازدادت اثارها الاقتصادية والاجتماعية واصبح لها تأثير كبير في نمو الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي، وعرفت الدول العربية تطورات مهمة وعديدة طرأت على اقتصادها من خلال انتقالها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزياً إلى مرحلة اقتصاد السوق، ميزة هذه العملية جملة من الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بسعي المؤسسات النقدية و المالية الدولية الى تتطبق برامج التعديل الهيكلي.

اولاً. الواقع الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي العراقي: شهد الاقتصاد العراقي بعد الانفتاح الاقتصادي الذي حدث بعد انتهاء الحصار الاقتصادي اي بعد عام 2003 العديد من المشاكل التي اثرت وبشكل كبير في سيره، ومن اهم هذه المشاكل انتشار الفوضى الاقتصادية والانفتاح المفرط وتنامي مستويات البطالة فضلاً عن الاعتماد الكبير على الريع النفطي، ونتيجة للفوضى السياسية غير المستقرة والتي اخذت تتكاثر تدريجياً مسببة اختلال في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، بسبب اهمال الدولة للقطاعات الاقتصادية التي كانت تعاني من الاهمال أصلاً لفترة طويلة من الزمن ولمحاولاتها الضعيفة من أجل دعمها، ترتب على ذلك وجود فائض في الطلب الكلي يقابله قصور في العرض الكلي مما ادى الى اعتماد الدولة على الاستيراد من اجل اشباع ذلك الطلب المتنامي (صالح، ٢٠١٤: ٣٧) والجدول التالي يوضح تطورات الناتج المحلي الإجمالي في العراق:

الجدول (١): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2008-2018) القيم مليار$

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	عدد السكان (2)	*نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (3)
2008	125,926	29,111,417	4.33
2009	130,181	29,894,652	4.35
2010	138,516	30,762,701	4.50
2011	148,969	31,727,053	4.70
2012	169,730	32,776,571	5.18
2013	182,630	33,883,145	5.39
2014	183,908	35,006,080	5.25
2015	188,465	36,115,649	5.22
2016	213,011	37,202,572	5.73
2017	208,595	38,274,618	5.45
2018	209,649	39,130,257	5.36

المصدر: العامود (1،2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
والعامود (3) من اعداد الباحثان.

* نصيب الفرد = عدد السكان / الناتج المحلي الإجمالي

يتضح من الجدول ان الناتج المحلي الإجمالي بلغ (125,926) مليار دولار لسنة 2008، ثم أستمر بالارتفاع ليصل إلى (138,516) مليار دولار لسنة 2010 ويتضح من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي لم يتأثر بالأزمة العالمية وأستمر بالارتفاع ليصل إلى (169,730) لسنة 2012، وبلغ (183,908) مليار دولار، لسنة 2014 وأستمر بالارتفاع ليصل إلى (209,649) مليار دولار لسنة 2018 ويتضح من الجدول خلال السلسلة الزمنية لمدة البحث (2008-2018) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في تحسن مستمر بسبب زيادة الصادرات النفطية، وارتفاع معدل سعر البرميل المنتج من النفط الخام. ويتضح من الجدول (١) أن عدد السكان بلغ (26,316,609) مليون نسمة لسنة 2004 وبلغ (29,111,417) لسنة 2008 وارتفع ليصل (183,908,889.68) مليون نسمة لسنة 2014، ثم أستمر بالزيادة ليصل إلى (39,130,257) مليون نسمة لسنة 2018. ويتضح من الجدول (١) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ (4.33)

لسنة 2008، بسبب تعديل رواتب موظفي الدولة وتوسيع نظام التأمينات الاجتماعية اضافة إلى دخول بعض الشركات الاستثمارية إلى العراق، تم أستمر بالارتفاع ليصل إلى (5.39) دولار لسنة 2013 بسبب الاستقرار النسبي للوضع الأمني ونمو قطاع الخدمات الحكومية وزيادة الايرادات النفطية وارتفاع اسعارها، تم أنخفض ليبلغ (5.25) دولار لسنة 2014 بسبب الحرب ضد الإرهاب التي دمرت البنى التحتية وتوقف جميع النشاطات الاقتصادية في المحافظات التي جرت فيها الحرب وانخفاض اسعار النفط فالاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب يعتمد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى (5.36) دولار لسنة 2018.

ثانياً. واقع غسيل الأموال في العراق: في البداية لم تكن هذه الظاهرة موجودة او معروفة، فهي وان وجدت ففي حالات نادرة، لذا لا يمكن النظر اليها والتعامل معها على انها ظاهرة ملموسة، في نهاية عقد التسعينات وبداية الالفية الثالثة بدا التكلم عن هذه الظاهرة ولكن بشكل محدود بسبب عدم قدرة القطاعات الانتاجية على زيادة السلع والخدمات، مما أدى الى انبثاق ما يسمى بالسوق السوداء وتهريب النفط من العراق بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بعد غزو الكويت عام 1990 (خلف، ٢٠١٢: ١٧). الصعيد الداخلي، هيأت اوضاع الاحتلال الاجنبي للبلد عام 2003 والغياب التام لمؤسسات الدولة، الى تطور جريمة غسل الأموال في العراق. اما على الصعيد الخارجي، فقد أدت سياسة الاسواق الحرة والانفتاح امام الاقتصاد العالمي الى ان تكون العراق ارض مساعدة لهذه الظاهرة، وخلق ارض مناسبة لولادة ظاهرة غسل الأموال وتكاثرها في العراق (محمد، ٢٠١٥: ١٣).

الجدول (٢): حجم الأموال التي تم إجراء عملية غسيل الأموال عليها في العراق للمدة (2008-2018) (مليار دولار)

السنة	عدد القضايا	حجم الأموال المغسولة
2008	64	*8,479
2009	65	9,277
2010	69	*10,273
2011	70	12,249
2012	70	10,387
2013	76	12,682
2014	80	15,855
2015	82	16,903
2016	82	17,911
2017	187	10,387
2018	308	*17,789

المصدر: تم تصميم الجدول بالاعتماد على:

١. محمد، نور عبد الستار ابراهيم،2015، اثار غسيل الأموال في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، ١٩-٢٠.

٢. التقارير السنوية لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب لـ (2009, 2013, 2014, 2017) متوفر على الربط www.aml.iq.

* الارقام تقديرية: يتضح من الجدول (٢) ان عدد قضايا غسيل الأموال بلغ 64 وحجم الأموال المغسولة في العراق بلغ (8,479) مليار دولار لسنة 2008، ثم بلغ (9,277) مليار دولار بعدد قضايا 65 لسنة 2009، ثم بدأت حجم الأموال المغسولة في الارتفاع لتبلغ (10,273) مليار دولار لسنة 2010، ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (12,249) مليار دولار لسنة 2011 بسبب زيادة الايرادات النفطية فكلما زاد تصدير النفط زادت الايرادات النفطية وزاد الناتج المحلي الاجمالي وزاد الدخل القومي وبالتالي زيادة الأموال التي تؤدي الى زيادة عملية غسيل الأموال، ثم انخفضت لتبلغ (10,387) مليار دولار لسنة 2012، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى (15,855) مليار دولار لسنة 2014 بسبب تدهور الأوضاع الأمنية ودخول العصابات الإرهابية، ثم استمر الارتفاع حتى بلغ (17,789) مليار دولار لسنة 2018.

المبحث الثالث: أثر العلاقة بين غسيل الأموال والناتج المحلي الاجمالي

اولا. اختيار (KPSS) للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية:

يعد اختبار (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic: KPSS) أحد الاختبارات الحديثة الخاصة بإستقرارية السلاسل الزمنية، اذ يختبر ما إذا كانت السلاسل الزمنية ساكنة او غير ساكنة قبل البدا باختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة

الجدول (٣): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة (KPSS)

(العراق)			
At Level			
GDP	X		LM-Stat
0.464288	0.458216	t-Statistic	With Constant
0.463000	0.347000	Tissue value	
**	*	Prob	
0.193557	0.208164	t-Statistic	With Constant & Trend
0.146000	0.146000	**Tissue value**	
**	**	Prob	

بعد إجراء اختبار الاستقرارية للمتغيرات بواسطة اختبار (KPSS) لبيانات (العراق) حصلنا على المخرجات الموضحة في جدول انفاً إذ نلاحظ ان السلسلة الزمنية للمتغير (GDP) كانت مستقرة عند المستوى (Level) وعند مستوى معنوية (5%) بوجود قاطع وقاطع واتجاه عام، ومتكاملة من الدرجة I(0)، أما المتغير (X) فكذلك كان مستقر عند المستوى بوجود قاطع وقاطع واتجاه عام، عند مستوى معنوية (5% ، 10%).

ثانياً. اختبار العلاقة بين الأموال المغسولة (X) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في (العراق):

الجدول (٤): نتائج العلاقة بين (X) و (GDP)

المتغيرات	القيم Coefficient	الخطأ المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة لـ (t)
X	682.7603	88.73837	7.694081	0.0000
C	62434121	14809682	4.215764	0.0023
R^2= 0.86		Adj.R^2= 0.85		
F= 59.19		Prob.F= 0.0000		
D-W = 1.70				

العلاقة السببية بين غسيل الأموال والناتج المحلي الإجمالي حسب اختبار كرانجر

Prob.	F-Statistic	Null Hypothesis:
0.3726	0.90693	X does not Granger Cause GDP
0.0781 توجد علاقة سببية	4.25437	GDP does not Granger Cause X

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال نتائج الجدول اعلاه تبين بانه توجد علاقة طردية ومعنوية بين كمية الأموال المغسولة والناتج المحلي الاجمالي في العراق عند مستوى معنوية (1%) اي ان زيادة الأموال المغسولة بمقدار وحدة نقدية واحدة يودي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(682.7603) دولار، ويعود سبب العلاقة الطردية والسببية بين الناتج المحلي الاجمالي وغسيل الأموال الى انه عند زيادة الناتج المحلي الاجمالي زاد الدخل القومي والذي يودي الى زيادة الأموال وبتالي زيادة عمليات الفساد المالي والذي يؤدي الى غسيل الأموال، كما ان الانموذج المقدر معنوي، اذ بلغت القوة التفسيرية (AdjR2) للأنموذج (0.85) اي ان المتغير المستقل يفسر حوالي (85%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع مع ثابت العوامل الاخرى، أما الـ (15%) المتبقية فهي متغيرات عشوائية لم يأخذها النموذج بنظر الاعتبار، وهذه المتغيرات تمثل تأثيرات المتغير العشوائي على المتغير التابع، أما الأنموذج المقدر ككل كان معنوي حيث كانت قيمة (F) المحتسبة تساوي (59.19) وبدرجة معنوية تساوي (0.0000) وهي اقل من (0.01) وهذا يعني إن النموذج المقدر معنوي بدرجة عالية، اي نرفض فرضية العدم (H0: b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H1: b≠0)، وكذلك فان الانموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (D-W).

المبحث الرابع: مكافحة غسيل الأموال في العراق

اولاً. دور البنك المركزي العراقي في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال:

يقوم البنك المركزي بالرقابة على المؤسسات المالية والمصارف في مجال عمليات غسيل الأموال، ممّا يتطلب من المؤسسات المالية والمصارف أن تصمم أنظمة رقابية تؤمن سلامتها من أية عمليات لغسيل الأموال، وقد يقوم البنك المركزي بمساعدة المصارف على تصميم تلك الأنظمة الرقابية التي غالباً ما تكون عبارة عن دليل إرشادات تفصيلي، وكذلك يساعد المصارف على تصميم نظام محكم للرقابة الداخلية التي تساعد على اكتشاف العمليات المصرفية المشبوهة والتأكيد على مبدأ أعرف زبونك (عبود، ٢٠٠٧: ١٢٥).

وقد صدر قانون غسيل الأموال والمرقم (93) لسنة 2004 بهدف الرقابة ومكافحة الأنشطة غير القانونية والجرائم المالية وعمليات الاحتيال، ويحكم قانون مكافحة غسيل الأموال لسنة 2004 المصارف فيما يتصل بما يلي: غسل الأموال، وتمويل الجريمة، وتمويل الإرهاب، واليقظة اللازمة من قبل المصارف فيما يتعلق بالمعاملات المالية. ويجرم هذا القانون أيضا غسل الأموال، وتمويل الجريمة، وتمويل الإرهاب، وهيكلة المعاملات. ويتكون هذا القانون من 6 اقسام هي:

القسم الاول: يتضمن هذا القسم الاحكام العامة.

القسم الثاني: يتضمن احكام العقوبات.

القسم الثالث: يتضمن الاشراف والرقابة.

القسم الرابع: يتضمن المساعدات الادارية المتبادلة.

القسم الخامس: يتضمن المؤسسات المالية والتزاماتها.

القسم السادس: يتكون من الاحكام الختامية.

لذا فأن هذا القانون أكد في مقدمته على مكافحة الإرهاب والجرائم المالية والنصب والاحتيال لحماية المؤسسات المالية من خلال تجريم عمليات غسيل الأموال (عبود، ٢٠٠٧: ٣٢٤-٣٢٥).

كما ويقع على عاتق البنك المركزي العراقي بموجب المادة (7) من قانون مكافحة غسيل الأموال (93) لسنة 2004 عدة واجبات منها كما يلي (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ١٦):

أ. يراقب البنك المركزي مدى قدرة المؤسسات المالية على تنفيذ التزاماتها.

ب. قيام البنك المركزي بإعداد سياسات داخلية وبرامج تأهيل للموظفين ومسؤول متابعة ومركز حسابات مستقل لتدقيق برنامج المؤسسة المالية لمكافحة غسيل الأموال.

ج. قيام البنك المركزي بتعميم قائمة بالنشاطات المالية التي قد تشكل تعاملات مشتبه بها بضمنها غسيل الأموال وتمويل الجريمة والتعاملات التي تستعمل أموال يكون للتنظيم الإجرامي حق التصرف بها والتعاملات المفتعلة لغرض تحاشي الإبلاغ أو التسجيل أو أي متطلبات قانونية أخرى وتعمم هذه القائمة لغرض إفادة المؤسسات المالية.

د. قيام البنك المركزي بتفويض سلطاته الرقابية الى جهات رقابية أخرى منصوص عليها في قوانين أخرى.

ه. قيام البنك المركزي بأجراء تحقيقات موقعيه للمؤسسات المالية التي له عليها مسؤولية مباشرة.

ثانياً. دور مكتب مكافحة غسيل الأموال في العراق:

وفقاً للمادة (12) من القانون (93) تم تشكيل مكتب مكافحة عمليات غسيل الأموال بموجب المنشور رقم (1) بتاريخ (31 /2006/7) ويكون المكتب من الناحية الإدارية تابعاً للبنك المركزي ولكنه يحتفظ باستقلالية أعماله ويهدف إلى:

أ. جمع المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية الخاضعة للمراقبة المالية وإبلاغ البيانات المالية ومعالجة تلك المعلومات وتحليلها ونشرها.

ب. المشاركة في تنفيذ السياسة العراقية بشأن منع غسل الأموال وتمويل الجريمة وتمويل الإرهاب.

ج. التعاون والتفاعل مع سلطات الدولة العراقية والأجهزة المختصة في البلاد الأخرى والمنظمات الدولية المعنية بغسل الأموال وتمويل الجريمة وتمويل الإرهاب وتبادل المعلومات معها (مكتب مكافحة عمليات غسيل الأموال، ٢٠١٨).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. ظاهرة غسيل الأموال ليست ظاهرة حديثة العهد، وإنما ظاهرة تنامت مع تنامي شعور الإنسان في حبه للمال والسعي وراءه بشتى الطرق، الأمر الذي أدى إلى عدم دقة تحديد بعدها الزماني.
٢. لظاهرة غسيل الأموال أسباب عدة أدت إلى تناميها وبروزها، حيث تختلف تلك الأسباب في حدتها ودرجة تأثيرها بين بلد وأخر وبين مدة وأخرى.
٣. ضعف التدريب والتأهيل للعاملين في المصارف وبمختلف المستويات الإدارية في مجال غسيل الأموال، مما أدى إلى عدم الإلمام الكافي لأغلب العاملين بماهية، وأساليب ارتكاب جريمة غسيل الأموال، أو بطرائق التمويه عنها.
٤. غياب التنسيق المباشر بين المصارف والمنظمات الدولية بإقامة دورات خارجية للاطلاع على الخبرات الدولية، والجرائم الفعلية لغسيل الأموال وكيفية مواجهتها.

التوصيات:

١. يجب على الجهاز المصرفي ان يعيد هيكلة قوانين السرية المصرفية بشكل لا يمنع تعقب عمليات غسيل الأموال.
٢. وجوب قيام المصرف بوضع سياسات وإجراءات واضحة ومكتوبة معتمدة من الإدارة العليا وملائمة لأنشطته في مجال غسيل الأموال وموزعة بدليل على العاملين في كافة المصارف.
٣. تفعيل إجراءات المتابعة الميدانية للمعاملات المالية في فروع المصارف من قبل وحدات غسيل الأموال.
٤. منح الاستقلال المالي والإداري لوحدة غسيل الأموال في المصارف لتفعيل دورهما في فرض القانون، والتعليمات على العاملين في المصرف.
٥. الاهتمام بتدريب الملاكات الوظيفية والعاملين في المواضيع ذات العلاقة، والتي تعزز لديهم ثقافة غسيل الأموال، وإدراك الوعي للمخاطر الناتجة عنه وآثاره، والتعريف بالمجالات التي من الممكن استغلالها لغسيل الأموال عن طريق المؤسسات التي يعملون فيها.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

١. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، (2016)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
٢. جمهورية العراق، مكتب مكافحة عمليات غسيل الأموال، (2018).
٣. الحمادي، خالد حمد، (2006)، جريمة غسيل الأموال في عصر العولمة، دار النهضة العربية، مصر.
٤. خلف، بلاسم جميل، (٢٠١٢)، ابعاد جريمة غسيل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، بحث، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، العراق.
٥. الدوري، قتيبة ماهر محمود، (2015)، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2013)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
٦. الربيعي، ماجد حاوي علوان، (2015)، حظر الاتجار بالبشر في القانون الدولي (دراسة مقارنة مع التشريعات الوطنية، الطبعة الاولى، مركز الدراسات العربية، مصر.

٧. روزأكرمان، سوزان (2003)، الفساد والحكم الاسباب والعواقب والاصلاح، الطبعة العربية الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن.
٨. الشرع، عقيل شاكر، فيصل، علاء حامد، (2017)، السيولة العامة وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2000_2015)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق.
٩. الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى (2008)، العولمة المالية وتبييض الأموال، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديد، مصر.
١٠. الصالح، محمد بن احمد بن صالح (2007)، جريمة غسيل الأموال بين الشريعة الاسلامية والنظم الوضعية، الطبعة الاولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.
١١. صالح، محمد عبد، (2013)، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق.
١٢. عائشة، لطيف، (2007)، ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على اقتصاديات دول العالم العربي، (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير، الجزائر.
١٣. عبود، سالم محمد (2007)، ظاهرة غسيل الأموال المشكلة الاثار المعالجة، الطبعة الاولى، دار المرتضى، العراق.
١٤. عبود، سالم محمد، (2013)، ظاهرة غسيل الأموال المشكلة-الاثار مع الاشارة الى العراق، الطبعة الثانية، العراق.
١٥. غنايم، محمد نبيل، (2018)، غسيل الأموال، رئيس قسم الشريعة الاسلامية بكلية دار العلوم، مصر.
١٦. القسوس، رمزي نجيب، (2002)، غسيل الأموال جريمة العصر، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، مصر.
١٧. المجذوب، محمد، (2010)، تبييض الأموال الناجمة عن الإتجار بالمخدرات، الطبعة الاولى، مصر.
١٨. محمد، نور عبد الستار ابراهيم، (2015)، اثار غسيل الأموال في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ahcen, voir Bouskia, 1999, l'infraction de change en droit algérien, édition Dar el hikma, Alger.
2. olivier, voir Jerez ,1998, le blanchiment de l'argent sale, banque éditeur, paris.